

دور القيادة السياسية في تحويل المشكلات المجتمعية إلى مشكلات عامة: مناطق الظل بالجزائر نموذجا

The role of political leadership in transforming societal problems into public problems: shadow areas in Algeria as a model

وداد سعدي^{1*}

¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، widadsaadi@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2026/06/11

تاريخ القبول: 2026/05/31

تاريخ الاستلام: 2026/03/29

ملخص:

إن تحويل القضايا المجتمعية إلى مشكلات عامة لا يتم تلقائياً، بل هو حصيلة سيرورة بنائية كان للقيادة السياسية دوراً حاسماً فيها بالجزائر من خلال ما يعرف بقضية مناطق الظل، حيث أن التدخل القيادي الواعي المعتمد على التشخيص الدقيق للاختلالات المجتمعية والتأطير السياسي والإعلامي لها، وتحديد القضايا الجديرة بالاهتمام السياسي عمل على إعادة ترتيب أولويات الدولة بما يتماشى مع الوضع الاجتماعي والسياسي الراهن من جهة، ومتطلبات التنمية والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، وهو ما نجده في الالتزامات السياسية التي تعكس إرادة الدولة في المعالجة.

كلمات مفتاحية: القيادة السياسية، القضية المجتمعية، المشكلة العامة، السياسة العامة، مناطق الظل.

Abstract:

The transformation of societal issues into public problems does not occur automatically, rather, it is a structured process in which political leadership plays a central role. In Algeria, this dynamic is evident in the case of shadow areas, where leadership intervention - based on diagnosing social imbalances, mobilizing political and media attention, and prioritizing these issues within the governmental agenda – has contributed to redefining them as public concerns. This process involves aligning state priorities with the socio-economic realities on the ground, as well as with the requirements of development and social justice. Furthermore, it reflects the political commitments of the state and its willingness to address challenges through targeted policies and institutional action.

Keywords: Political leadership, societal issue, public problem, public policy, shadow areas

مقدمة

تمهيد

تشكل قضية مناطق الظل تحديا تنمويا واجتماعيا، حيث تعكس تباينا يجسد اختلالا في توزيع الموارد والخدمات بين أبناء الوطن الواحد، وهو الوضع الذي يمنح القيادة السياسية أهمية بالغة، إذ يمكنها من خلال خطط وسياسات عملية ناجعة تحويل هذه القضايا المجتمعية ذات الطابع المحلي إلى مشكلات عامة تدرج ضمن الأجندة الحكومية كأولوية وطنية، تحدد الاستراتيجيات والسياسات الأنسب لمعالجتها، بما يسهم في الحد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق تنمية شاملة وتأكيد الالتزام بالشرعية وتعزيز المشروعية. ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية الموالية.

الإشكالية:

كيف ساهمت القيادة السياسية في تحويل مناطق الظل بالجزائر من قضية مجتمعية إلى مشكلة عامة تخطى بالأولوية في الأجندة الحكومية؟ ومن هذه الإشكالية تتفرع التساؤلات التالية:

- ما الخصائص التي تميز القائد السياسي ؟
- كيف تتحول القضية المجتمعية إلى مشكلة عامة ؟
- ما هي العوامل التي ساهمت في تحول قضية مناطق الظل بالجزائر إلى أولوية وطنية ؟

الفرضيات:

كإجابة مؤقتة نقترح الفرضيات التالية:

- كلما امتلك صاحب السلطة السياسية القدرة على التأثير في الجماعة وتوجيه جهودها نحو تحقيق الأهداف العامة كلما اعتبر قائدا سياسيا.
- يعتمد تحويل القضايا المجتمعية إلى مشكلات عامة على مدى استجابة القيادة السياسية لتطلعات المجتمع واستيعاب مطالبه وتحديد أولوياته.
- كلما تبنت القيادة السياسية لسياسات ذات بعد اجتماعي وتنموي كلما ساهمت في إبراز قضايا مثل مناطق الظل وتحويلها إلى أولوية وطنية.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال التمكن من فهم كيفية تحويل القضايا المجتمعية إلى مشكلات عامة تدرج ضمن الأجندة الحكومية، ما يعكس نجاعة القيادة في تحديد الأولويات الوطنية وتصميم السياسات الملائمة للأهداف

المجتمعية. كما يسمح تسليط الضوء على هذه المناطق المهمشة فهم البعد الإصلاحي للقيادة السياسية، من خلال المبادرات والسياسات الرامية إلى معالجة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم طبيعة العلاقة بين القيادة السياسية وبناء المشكلات العامة. وتحليل المسار الذي يتم من خلاله إدراج القضايا المجتمعية ضمن أولويات السياسات العامة، إضافة إلى إبراز دور القيادة السياسية في معالجة الاختلالات التنموية و اكتساب المشروعية.

منهجية الدراسة:

ستتم معالجة هذا الموضوع من خلال مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان الإطار النظري والمفاهيمي، حيث سنتطرق من خلاله إلى مفاهيم القيادة السياسية، المشكلات المجتمعية والمشكلات العامة، إذ سنوضح كيف يتم تحويل القضايا المجتمعية إلى أولويات وطنية. أما بالنسبة للمبحث الثاني فسنتناول دور القيادة السياسية في تحويل قضية مناطق الظل إلى مشكلة عامة في الجزائر، أي ربط الإطار النظري بنموذج من الواقع الجزائري، وذلك بالتطرق أولاً إلى مناطق الظل كقضية مجتمعية في الجزائر ثم كيف تحولت هذه القضية المجتمعية إلى مشكلة عامة.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

لا تقتصر المفاهيم على كونها مصطلحات لغوية فحسب، بل هي أدوات تفسيرية تساهم في بناء الفهم العلمي للظاهرة المدروسة، وتعميق إدراكها في إطار تحليلي منظم ضمن سياق توحيد المعاني وتفادي اللبس الناتج عن تعدد الاستخدامات، ولذلك يسعى هذا المبحث إلى تحديد المفاهيم وتوضيح العلاقة بينها بما يساهم في بناء إطار تحليلي متكامل يعتمد عليه في تفسير النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: مفهوم القيادة السياسية

تعد القيادة في إطارها العام ظاهرة ملازمة للتنظيمات السياسية في مختلف المجتمعات وعبر تعاقب المراحل التاريخية، بدءاً من البنى القبلية وصولاً إلى الدولة الحديثة. وعليه، تمثل القيادة السياسية حلقة الوصل بين القائد والأتباع، حيث تقوم على تفاعلات متبادلة تؤثر في سلوك الطرفين. ومن هذا المنطلق، فإن الأنماط التقليدية للقيادة التي تتسم بالجمود وترفض التغيير غالباً ما تؤدي إلى حالة من العزلة وتعوق تحقيق التقدم، في حين أن المجتمعات التي تتبنى قيادات منفتحة على برامج الإصلاح والتطوير تكون أكثر قدرة على تحقيق النجاح في تنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها التنموية¹.

وبالرجوع لتعريف القيادة فيمكن وصفها بأنها منظومة من السلوكيات الممارسة على الجماعة من طرف القائد، والتي تعد نتاج تفاعل مجموعة من العناصر المهمة ضمن سياق الموقف القيادي. وتستهدف هذه السلوكيات تعبئة جهود الأفراد

¹ شيماء علي جواد، ابتسام محمد عبد، القيادة السياسية مفهوم - نظريات - سمات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 02، 2023، ص1366.

ودفعهم نحو تحقيق الأهداف المسندة إلى الجماعة بأقصى مستويات الفاعلية، والتي تدل على تحقيق أداء ذو كفاءة مرتفعة يسمح بخلق مستويات عالية من الرضا علاوة على تعزيز ترابط الجماعة وقدرتها على العمل المشترك¹.

والقيادة السياسية نجدها تتجسد في قمة هرم السلطة داخل الدولة، حيث تمارس أعلى مستويات صنع القرار وتوجيه السياسات العامة². وهي تمثل عملية تفاعلية تعكس قدرة القائد السياسي بمساندة النخبة على بلورة أهداف المجتمع السياسي توفقاً مع متطلبات الواقع وما يفرضه من أولويات، مع انتقاء الوسائل المناسبة لتنفيذ الأهداف المحددة، في إطار مراعاة القدرات الفعلية للمجتمع وحدود موارده لضمان واقعية السياسات ونجاحاتها. إضافة لتقدير أبعاد المواقف التي تعترض المجتمع وتقييمها، بما يسمح باتخاذ قرارات مناسبة للتصدي للمشكلات الناجمة عنها. ويتم ذلك ضمن إطار تفاعلي تضبطه منظومة القيم والمبادئ العليا التي يؤمن بها المجتمع وتوجه سلوك أفراد ومؤسساته³.

وفي سياق متصل، تعرف القيادة السياسية على أنها الشخص القادر على التأثير في مجريات الأحداث وإعادة توجيهها بما يخدم أهدافاً محددة، بالاستناد إلى قدرته على كسب دعم وتأييد الرأي العام للجماهير، من خلال توظيف الوسائل المتاحة بما يسهم في تحقيق أهداف المجتمع⁴. وعليه، يتضح أن القيادة السياسية تعد عنصراً محورياً في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز التنمية المستدامة، خاصة حين تتمتع برؤية شاملة لمختلف الصعوبات التي تواجه الدولة، والقدرة على الاستجابة العاجلة والفعالة بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة⁵.

ولعل الجدير بالذكر، أنه وإن كان التعبير الشائع للقيادة السياسية يشير عادة إلى رؤساء الدول إلا أنه وجب التوضيح بوجود فرق بين المفهومين، فعلى الرغم من تولي بعض الأشخاص منصب رئيس الدولة، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة امتلاكهم لخصائص القيادة السياسية الفعالة أو القدرة على توجيه المجتمع وتحقيق أهدافه، فالرئيس القائد هو من يمتلك القدرة على مراعاة اهتمامات ومتطلبات أعضاء النخبة السياسية والجماهير أثناء ممارسة السلطة، ويستند في تعاملاته إلى آليات الاقتناع والافتناع لكسب الدعم والرضا، مستهدفاً تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، بما يشمل التغيير المجتمعي في أبعاده الإصلاحية والتطويرية والتحديثية والتنموية الشاملة.

¹ عمر خروبي بزار، القيادة السياسية والتغيير المجتمعي والتنمية الشاملة، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، 2020، ص 87.

² شيماء علي جواد، ابتسام محمد عبد، مرجع سابق، ص 1369.

³ عمر خروبي بزار، مرجع سابق، ص 87.

⁴ محمد دحماني، خليل جداوي، دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية محمد مهاتير أنموذجاً، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 04، 2020، ص 692.

⁵ وليد خالد عبد الداخو، دور القيادة السياسية في رسم السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مجلة الدراسات التجارية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2025، ص 172.

ومتى تجاهل الرئيس هذه الدوافع واعتمد على سلطته القمعية في إدارة الشأن العام، متغافلاً عن الأهداف التي يصبو إليها المواطن ومتجاوزاً آليات الاقناع والمشاركة، فهنا سيحد من فاعلية قيادته ويؤثر على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع¹. وبعبارة أخرى يمكن القول أن القيادة السياسية تقوم على أساس التقارب الاجتماعي والتفاعل الإيجابي مع الجماعة بما يضمن توجيه الجهود نحو تحقيق المصالح العامة، في حين قد تتسم الرئاسة في بعض الحالات بطابع تباعدي يحد من التفاعل، ما يؤدي لنشوء فجوة بين الرئيس والشعب، تؤدي في الغالب إلى تغليب مصالح الرئيس على حساب مصالح الجماعة². ومن خلال كل ما سبق، نستنتج أنه لا يوصف الرئيس بكونه قائداً إلا استناداً إلى أفعاله.

المطلب الثاني: المشكلات المجتمعية والمشكلات العامة

تشهد مختلف المجتمعات العديد من المشاكل النابعة منها، والتي نجدها قد تتشابه مع مشكلات مجتمعات أخرى نتيجة اشتراكها في بعض الجوانب، بينما تنفرد ببعضها الآخر. بما يعكس ظروفها وخصوصياتها³. وإذا أردنا تعريف المشكلة بشكل عام فيمكن القول أنها وضع يسبب حالة من عدم الرضا لدى الأفراد نتيجة ما يعانون منه، مما يسهم في خلق متطلبات من طرف المتضررين أو مسانديهم بغية مساعدتهم على التصدي للظروف المعاشة.

كما تعرف المشكلة حسب آخرون بأنها منظور فكري يعمل على تنسيق الجهود لشرح وفهم واقع فعلي والتعامل معه لتحقيق التغيير. ذلك أن المشكلة هي ذلك الوضع الذي يستدعي التدخل نتيجة وجود فارق بين ما نأمل أن يكون وبين ما هو موجود فعلياً في الوقت الحاضر⁴.

من جهة أخرى، يمكن اعتبار أن أي مشكلة هي ذات صلة بقضية معينة⁵. حيث تعرف القضية بأنها مسألة خلافية تظهر نتيجة تفاقم النزاعات المرتبطة بها مع ازدياد التباين في وجهات النظر حولها⁶. وللعلم فلا يمكن اعتبار أن أي مشكلة تمثل قضية مجتمعية، ذلك أن هناك قضايا ترتبط بأمور شخصية وأخرى تتعلق بشؤون مجتمعية⁷. وبالتالي يكون الاختلاف حسب نطاق التأثير وطبيعة السلوك.

¹ عمر خروبي بزار، مرجع سابق، ص 88.

² شيماء علي جواد، ابتسام محمد عبد، مرجع سابق، ص 1371.

³ محمد علي حمود، تحليل السياسات العامة وصفات ومهارات المحلل السياسي الناجح، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 37، 2021، ص 266.

⁴ يزن خلوق محمد ساجد، السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني دراسة مقارنة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص 93.

⁵ علي نجم العبد الله، بشرى جاسم محمد، دور المرشد الأعلى في صنع السياسة العامة في إيران، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العراق، العدد 49، 2024، ص 195.

⁶ وسام ياسين حسن، مستويات اهتمام البرامج الحوارية في القضايا المجتمعية العراقية في الفضائيات العربية، مجلة إيقى للعلاقات العامة، العدد 07، 2024، ص 130.

⁷ أحمد فاضل حسين، مسعود كلجين، تأثير الإعلام على سلوكيات الشباب العراقي وآرائهم حول القضايا المجتمعية: دراسة تحليلية لجمهور مدينة تكريت، مجلة آداب المستنصرية، العدد 112، 2025، ص 5.

فالقضايا الشخصية نجدها تنحصر في نطاق ضيق، حيث لا يتعدى ارتباطها بفرد واحد أو مجموعة صغيرة من الأشخاص المتواجدين بمحيطه القريب، دون أن يمتد أثرها ويتوسع لبقية المجتمع، لأنه إذا حدث ذلك ومست القضية عدد كبير من الأفراد ستصبح قضية مجتمعية¹.

وبالعودة للقضية المجتمعية ومحاولة تحديد التعريف الأنسب نجد أن ذلك ليس بالأمر السهل، نظرا لاختلاف العلماء في آراءهم ومقارباتهم الفكرية². فمنهم من عرفها بأنها تلك الأخبار والأحداث المتداولة في مجتمع ما مؤثرة على قطاع واسع منه، حاملة معها انعكاسات تستمر لفترة طويلة من الزمن³. ومنهم من اعتبرها جملة القواعد والاتجاهات العامة التي يلتزم بها أفراد المجتمع بصفقتها أساسا لتنظيم حياتهم العامة.

كما عرفت القضية المجتمعية بأنها سلوك يمارسه مجموعة من الأفراد أو قد يفرض عليهم فيعرضون له ويتأثرون بنتائجه⁴. فهي تعبر عن المشكلة التي تواجه فئة كبيرة من أفراد المجتمع وتؤثر عليهم سلبيا من جميع الجوانب⁵. وفي نفس السياق نجد أن هناك من اعتبر القضية المجتمعية انحرافا ذو تبعات خطيرة تهدد المجتمع، ما يفرض اتباع نهج اجتماعيا لمعرفة التعامل معها ومعالجتها⁶.

لكن ما تجدر الإشارة إليه، أنه متى تم الاقرار بوجود مشكلة يواجهها المجتمع استلزمت تبني الحكومة لها والتدخل سعيا لإيجاد حل لها⁷ أصبحنا أمام مشكل عمومي، أو ما يعرف بالمشكلة المرتبطة بصنع السياسات العامة التي تعرف بأنها وضع يفرز شعورا بحالة عدم الرضا لدى المجتمع نتيجة ما يعانون منه أمام متطلباتهم غير المحققة ولا المستجابة⁸، ما يدفعهم لطلب الدعم والمساعدة من الجهات الرسمية⁹. أي المشكلة هنا إذا لم تكن ذات طابع فردي أو خاص واتسمت بالبعد العام، وكانت معبرة عن احتياجات المجتمع ومحفزة إياه على المطالبة بالتدخل كون تأثيرها يتجاوز نطاق الأشخاص

¹ مريم شتيوي، علي زين الدين، سعيد القطان، هناء حراز، القضايا المجتمعية في فن الفيديو، مجلة التربية النوعية، العدد 14، جوان 2021، ص 44.

² علياء هيجان صكبان، تعرض الجمهور العراقي للبرامج الاجتماعية التلفزيونية وعلاقته بمستوى معرفتهم بالقضايا المجتمعية، مجلة إيقى لي للعلاقات العامة، العدد 10، 2025، ص 295.

³ وسام ياسين حسن، مرجع سابق، ص 128.

⁴ علياء هيجان صكبان، مرجع سابق، ص 295.

⁵ مريم شتيوي، علي زين الدين، سعيد القطان، هناء حراز، مرجع سابق، ص 45.

⁶ علياء هيجان صكبان، مرجع سابق، ص 295.

⁷ ندى أحمد موسى، أيمن رزاق هادي، أحمد دغيس حسين، السياسة العامة ودور تشكيلات منظمات المجتمع المدني في صنعها: دراسة نظرية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد 1، 01 – 01 – 2025، ص 421.

⁸ عبد الحليم حاجي، السياسة العامة قراءة في المفهوم، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، العدد 01، جوان 2021، ص 80.

⁹ حسن عبد الله الدعج، صنع السياسات العامة، وزارة الثقافة، عمان، 2019، ص 81.

المعنيين بالمشكلة بطريقة مباشرة، وتمكنت من جذب اهتمام السلطات العمومية جاعلة إياها تأخذها بعين الاعتبار، هنا سنكون أمام مشكلة عامة¹.

وعليه، يتضح ارتباط المشكلة العامة بالسياسة العامة، فهذه الأخيرة عبارة عن عملية تحويل يترتب عنها مجموعة من السياسات والقوانين والقرارات التي تعد مخرجات النظام السياسي، هذه الأخيرة نجدها تنشأ نتيجة تفاعل المدخلات المتمثلة في مطالب الأفراد أو المشكلات أو الظواهر أو الأزمات التي تستدعي استجابة من طرف النظام السياسي، حيث يتم التعامل مع هذه المشكلات من خلال تحديدها وصياغتها واختيار أفضل البدائل لمعالجتها، وبلورة سياسات تسعى لتحقيق مصلحة المجتمع والدولة، ومن ثم تنفيذ هذه السياسات وإعادة تقييم نتائجها لاحقاً عبر عملية التغذية العكسية².

وفي ذات السياق، تعتبر مشكلة السياسة العامة قضية تستدعي اهتمام مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين نظراً لتأثيرها على المصلحة العامة، ومن أمثلة ذلك نظام الضرائب و الرسوم الجمركية الذي يؤثر على فئة معتبرة من السكان، إضافة إلى قضايا تلوث الهواء و الماء ومشكلة البطالة وغيرها، فهذه المشكلات لا يمكن اعتبارها قابلة للحل من قبل المواطنين بمفردهم لأنها تمس شرائح واسعة من المجتمع وتتطلب إمكانيات كبيرة و تدخلاً إلزامياً من السلطات العمومية، ذلك أن العديد من الإجراءات المتبعة كحل لمشكلة هذه المشكلات قد تخلف أثراً سلبياً على بعض الفئات المتضررة، مثل ما هو عليه الوضع في تأثير برامج معالجة التلوث على أصحاب المعامل والشركات³.

وعليه، فالمشكلة العامة هي من يحرك صناع القرار لوضع سياسات من شأنها الاستجابة لمختلف المطالب ومعالجة المشكلات المجتمعية. مع العلم أن خاصية العمومية هي من أهم المعايير المعتمدة في تحديد مشكلات السياسة العامة⁴. حيث توجه الجهود الحكومية في الغالب لمعالجة القضايا ذات البعد العام ولا تميل إلى تبني سياسات عامة لمعالجة مشكلات ذات نطاق خاص أو فردي⁵.

ويتضح أن هذه الخاصية تمس المصلحة العامة، ما يجعل المشكلة محل اهتمام من السلطات وتتطلب تدخلها، ما يكسبها بعداً رسمياً على خلاف ما هو عليه الأمر في المشكلة المجتمعية التي تبقى دون حدوث ذلك. ومن خلال ما سبق، يتضح أن المشكل قد لا ينحصر في مستوى واحد بل يعرف سيورة تطورية، إذ بإمكانه الانتقال من كونه مجرد مشكل فردي إلى مشكل مجتمعي إلى مشكل عمومي.

¹ يز بن خلوق محمد ساجد، مرجع سابق، ص 93 .

² محي الدين سردار قادر، إسماعيل عيان جيلان هفال، دور الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة، مجلة القادسية للعلوم السياسية، العراق، المجلد 16، العدد 01، 2025، ص1016.

³ محمد علي حمود، مرجع سابق، ص 277.

⁴ علي نجم العبد الله، بشرى جاسم محمد، مرجع سابق، ص 195.

⁵ محي الدين سردار قادر، إسماعيل عيان جيلان هفال، مرجع سابق، ص1018.

وتعتبر السياسة العامة من العلوم التي تركز على الدور الذي تلعبه الدولة، والذي يظهر من خلال تدخلها لتسوية المشاكل التي تخلقها القضايا المجتمعية¹. فالسياسة العامة تقوم على جانبين رئيسيين هما مشكلة عامة من جهة والتي تستدعي تدخلا حكوميا لحلها من جهة أخرى². مع العلم أن لفت انتباه الحكومة ودفعها إلى الاهتمام بالعمل على إدخال المشكلة ضمن جدول أعمالها والالتزام بإيجاد حل مناسب لها يتطلب سعيًا من عدة أطراف فاعلة معنية بها، سواء كانوا مواطنين أو جماعات مصالح أو أحزاب سياسية أو وسائل إعلام والرأي العام، وذلك بالاعتماد على طرق مختلفة قد تكون عبر الضغط أو بالتعبير عن المطالب³.

وتجدر الإشارة أن تعامل السلطات العمومية مع مشكلة مجتمعية يتجلى في عدة أشكال، منها ما يتم في إطار رسمي عن طريق التعامل بالوثائق الرسمية والقرارات الإدارية والتشريعات القانونية التي تؤطر عملية التدخل العمومي. ومنها ما يكتفي بالإطار غير الرسمي حيث يقتصر التدخل على الخطابات أو الندوات أو تقديم تصريحات وملاحظات مرتبطة بقضية معينة⁴.

ولعل الجدير بالملاحظة أن المجتمعات في عصرنا الحالي نجدها تتسم عادة بوجود العديد من التعقيدات مما يفاقم المشكلات التي تواجهها في مختلف مجالات الحياة، وهو الوضع الذي يفرض الحاجة إلى الانتقاء في تحديد أولويات التدخل الحكومي، ذلك أنه لا يشترط أن تتعامل الحكومة مع كل المشاكل بنفس القدر من الاهتمام⁵. ويمكن تعريف الأولويات بالنسبة للسياسات العامة بأنها الأعمال والسياسات والتحركات التي لها أسبقية الطرح والإدراج مقارنة بغيرها⁶. كما تعرف بأنها جدول القضايا التي حازت اهتمام صناع القرار فقاموا بتبنيها اعترافًا منهم بأحقيتها في وضع سياسة خاصة بها⁷.

فالحكومات أصبحت تواجه الكثير من التحديات في ظل ما تعيشه من معاناة جراء مختلف قضاياها المجتمعية، إلا أنها ومهما كانت قدراتها المادية والبشرية فلن تتمكن من إيجاد حل وتسوية لجميع تلك المشاكل، ولذلك فهي تعمل على إدراج القضايا الأكثر أهمية ذات المطالب العامة الأكثر إلحاحًا عند المجتمع في إطار ما يعرف بجدول الأعمال الحكومي

¹ رفيق بوبشيش، راضية لعجال، السياسة العامة الأمنية : دراسة في أهم النماذج الدولية الرائدة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جوان 2020، ص 11.

² محمد علي حمود، مرجع سابق، ص 269.

³ محي الدين سردار قادر، إسماعيل عيان جيلان هفال، مرجع سابق، ص 1018.

⁴ محمد علي حمود، مرجع سابق، ص 269 – 270.

⁵ زين خلوق محمد ساجد، مرجع سابق، ص 93.

⁶ السيد الحسين السيد محمود، دور الصحافة الاستقصائية في تحديد أولويات السياسات العامة دراسة تحليلية، مجلة كلية الآداب، العدد 60، جويلية 2021، ص 294.

⁷ يسرى صيشي، دور الإعلام الجديد في ترتيب أولويات النخبة تجاه القضايا السياسية الراهنة: دراسة حول عينة من الأساتذة بالجامعة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال، جامعة صالح بوينيدر قسنطينة 3، 2018-2019، 72.

أو بأجندة سياسة الحكومة، تمهيدا لدراستها واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها¹. ولعل الجدير بالذكر، أن انتقال القضية إلى مشكلة عامة وارتقاؤها إلى مستوى الاهتمام الحكومي ثم إدراجها في جدول أعمال الحكومة وصياغة سياسة عامة لها، يعد المدخل الأهم والخطة المحورية والأكثر فاعلية لتوجيه الحلول نحو مسار الاهتمام والمعالجة والتنفيذ².

واستنادا إلى ما ذكر سابقا، فإن السلطات الرسمية وفقا لإمكانياتها وقدراتها عاجزة عن التعامل في الوقت نفسه مع كمية غير قابلة للحصر من القضايا. كما أنها غير قادرة على العمل بكفاءة في ظل غياب رؤية ترسم الأولويات، ما يجعلها وخاصة في الدول الديمقراطية تولي اهتماما بالغا بتوجهات الرأي العام كمعطيات أساسية تستخدم كمدخلات لعملية صنع القرار³. مع الحرص على ارتباط تحديد المشكلة العامة بمنظومة القيم المجتمعية، التي تساعد على توجيه الاهتمام نحو القضايا التي تتطلب أولوية المعالجة والتدخل الحكومي. وتندرج ضمن هذه العملية جملة من العوامل الشخصية والتفاعلات عبر قنوات مختلفة سواء كانت ذات طابع رسمي أو غير رسمي⁴.

وعليه، ومن خلال ما سبق يتضح أن تصميم سياسات عامة أكثر فاعلية واستجابة⁵ يتطلب تشخيصا دقيقا وتعريفا واضحا لطبيعة المشكلة وتحديد أبعادها. ويعد النجاح في هذه المرحلة شرطا أساسيا لنجاح السياسة العامة في بلوغ غاياتها⁶. كما تتطلب هذه المرحلة بصورة أساسية جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلات التي تستهدف السياسات العامة معالجتها، والعمل على التحقق من دقتها من خلال تفعيل آليات الاستشارة والتشاور مع المختصين. كما تقتضي إتاحة معلومات وافية وفي التوقيت المناسب حول الأهداف والوسائل. فضلا عن دراسة الآثار المتوقعة لمختلف البدائل المطروحة. ويسهم ذلك في توظيف أمثل للمعطيات بالاستناد إلى معايير موضوعية تتسم بالدقة والمصداقية والثبات، بما يضمن جودة صياغة المشكلات ويدعم عملية المفاضلة بين الخيارات المتاحة⁷.

وفي ذات السياق، ينبغي الإقرار أن عملية التعرف على المشكلات وصياغتها بطريقة دقيقة هي حصيلة تدخلات مدروسة وتفسيرات شخصية واجتهادات فردية تعكس ردود فعل ذاتية للمشاركين فيها. لكن هذا لا يمنع إمكانية خضوع

¹ علي نجم العبد الله، بشرى جاسم محمد، مرجع سابق، ص 195.

² فتيحة فرقاني، مأزق اللامساواة في صنع السياسة العامة. قراءة في مسار تجويف الدولة والمجتمع، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد 01، 2021، ص 291.

³ أحمد البشير الغول، نظرية ترتيب الأولويات وضع الأجندة بين النشأة والتطور دراسة توثيقية، مجلة كلية الآداب، العدد 22، ديسمبر 2016، ص 20 – 21.

⁴ المعهد العربي للتخطيط، دليل بناء السياسات العامة، الكويت، 2024، ص 8.

⁵ محي الدين سردار قادر، إسماعيل عبان جيلان هفال، مرجع سابق، ص 1018.

⁶ زين خلوق محمد ساجد، مرجع سابق، ص 93.

⁷ المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق، ص 8.

هذه العملية للمراجعة مستقبلاً تحت تأثير متغيرات ومستجدات حديثة، أو استناداً إلى ما تقدمه بعض الأطراف المعنية أو الجهات الرسمية من اعتراضات وشكاوى¹.

المبحث الثاني: دور القيادة السياسية في تحويل قضية مناطق الظل إلى مشكلة عامة في الجزائر

تلعب القيادة السياسية دوراً مهماً في تحويل قضية مناطق الظل بالجزائر من مجرد قضية مجتمعية محدودة التداول محلياً إلى مشكلة عامة مدرجة في صدارة أولويات السياسات العامة، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مناطق الظل كقضية مجتمعية في الجزائر

سعت الجزائر منذ نيل استقلالها إلى تحقيق تنمية متكاملة تشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، سعياً منها لتحسين نوعية الحياة لكل المواطنين بما يضمن كرامتهم، وتعزيز مكانة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي. ولهذا نجد أن الحكومات المتعاقبة على مدار عدة سنوات اعتمدت في سلم أولوياتها وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تسعى إلى تعزيز التنمية الوطنية الشاملة. وبناء على ذلك عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات العامة وتقديم مختلف أشكال الدعم حرصاً منها على ضمان تحقيق النمو الاقتصادي.

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية، إلا أنها تعرضت لمجموعة من العقبات والتحديات، من أبرزها الفساد، التعقيدات البيروقراطية وسوء إدارة الموارد. أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تأثيرات سلبية انعكست على فعالية البرامج التنموية، هذه الأخيرة التي عرفت تعطّيلاً، كما شهدت البنى التحتية تفاقماً في مظاهر هشاشتها، لاسيما في المناطق الجغرافية الأكثر حاجة وعوزاً وبؤساً، والتي صارت تصنف لاحقاً ضمن ما يعرف بمناطق الظل، والتي لا يقتصر وجودها على الأقاليم الحدودية أو المعزولة بل تمتد حتى الضواحي الحضرية².

وتجدر الإشارة أن مصطلح مناطق الظل لم يكن محل تداول واسع فيما مضى، غير أنه ظهر بشكل ملحوظ خلال اجتماع مجلس الحكومة الذي تم عقده بتاريخ 16 فيفري 2020. حيث ظهر المصطلح عقب بث تحقيق صحفي من إنجاز التلفزيون الجزائري بطلب من الرئيس عبد المجيد تبون، وحمل هذا التحقيق عنوان "معاناة في مناطق الظل" حيث سلط الضوء على حجم المعاناة التي يعيشها سكان المناطق النائية والتي أطلق عليها مصطلح "مناطق الظل". وقد طالب رئيس الجمهورية من خلال خطابه في اجتماع الحكومة - الولاية بالتدخل لمعالجة ما تعيشه هذه المناطق من أوضاع مزريّة،

¹ فتيحة فرقاني، مرجع سابق، ص 291.

² فاطمة الزهراء بوسكران، تنمية مناطق الظل في الجزائر: الرهانات والتحديات، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 6، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 259.

واكتسب المصطلح بموجب ذلك أبعادا سياسية واجتماعية واقتصادية، وأصبح يستخدم على نطاق واسع للدلالة على مظاهر التفاوت التنموي داخل الوطن لا سيما في المناطق المعزولة والنائية والمهمشة و المقصية من برامج التنمية¹.

وعليه، نجد أن الخطاب الرسمي الجزائري لجأ لاستخدام عبارة "مناطق الظل" مجازيا كإشارة للمناطق البائسة والمتخلفة والمقصية، ونجد أنه تم اعتماد الترجمة الحرفية المباشرة عن اللغة الفرنسية "zones d'ombre" والتي يقصد بها حرفيا "نقطة مظلمة وغير مضاءة". ومن المرجح أن يكون التعبير الأدق سياقيا و الأكثر ملائمة إلى اللفظة الفرنسية zones d'ombre هي اللفظة العربية "مناطق الظل أو العار l'opprobre عوضا عن مناطق الظل². ويتضح مما سبق أن المصطلح استخدم كتصوير رمزي للمناطق المحرومة اقتصاديا واجتماعيا.

وتجدر الإشارة أن مفهوم مناطق الظل شهد العديد من التعريفات التي صاغها الباحثون في محاولة توضيح طبيعة ومحددات وخصائص تلك المناطق. وقد عرفت بتلك المجالات الجغرافية التي شهدت بؤسا نظرا لما تعانيه من مظاهر التهميش والحرمان نتيجة عدم وصول برامج التنمية إليها، إلى درجة أن أصبحت تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الإنسانية الكريمة، حيث يتجلى في هذه الفضاءات تفشي مظاهر الفقر وارتفاع معدلات البطالة والامية، ناهيك عن العزلة وغياب الخدمات الأساسية من كهرباء، غاز، مياه صالحة للشرب، مؤسسات تعليمية، ورعاية صحية وشبكة الطرقات...

وتنتشر هذه المناطق عبر كامل التراب الوطني، إذ تغطي مساحات واسعة تعيش على هامش التنمية في ظل قصور شديد ونقص حاد في المرافق والخدمات. كما أنها لا تقتصر على منطقة محددة دون غيرها، بل تمتد لتشمل عدة أقاليم ذات خصائص متباينة سواء كانت بعيدة عن المدن الكبيرة أو قرية منها. ويعاني جل قاطني تلك المناطق من الفقر الحاد وارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن الإشكالية السكنية، إذ تتخذ المساكن أشكال بدائية كالأكواخ والبيوت القصديرية والعشوائية التي غالبا ما تكون غير مرتبطة بشبكات الماء والكهرباء، مما يعكس ضعف التخطيط والتنظيم العمراني في هذه المناطق.

وأمام هذا الوضع، يجد سكان مناطق الظل أنفسهم مضطرين إلى الاعتماد على وسائل تقليدية كالحيوانات، وذلك بقطع مسافات طويلة لتأمين بعض احتياجاتهم اليومية كتوفير المياه الصالحة للشرب، كما يلجأ البعض إلى الاعتماد على الحطب كمصدر للتدفئة وإعداد الطعام، ليستبدل في البيئات الأكثر تيسيرا بقارورات البوتان. ونظرا لهذه الظروف الصعبة يكون السكان أكثر عرضة للمخاطر الصحية التي قد تصل لدرجة الوفاة نتيجة نقص الخدمات الأساسية وغياب البنية

¹ ورده حدوش، سامي بسة، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 01، 2021، ص10.

² محمد عشاشي، مناطق الظل بين الخطاب السياسي الداخلي والتزامات الجزائر الدولية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 01، جوان 2023، ص178.

التحتية الملائمة، لا سيما أن هذه المناطق تتميز بندرة أو انعدام الهياكل الصحية خاصة المستشفيات، وتقتصر الخدمات الصحية المتوفرة على مرافق بسيطة تكتفي بتقديم الإسعافات الأولية فقط، ما يعكس محدودية الرعاية الصحية في هذه المناطق¹.

وتجدر الإشارة أن تصنيف مناطق الظل يستند إلى جملة من المؤشرات التي نجدها تعكس مستوى الحرمان في هذه المناطق وفق درجة الأهمية، حيث تشمل مؤشرات من الدرجة الأولى تعد ركيزة أساسية في تحديد مناطق الظل، وأخرى ثانوية تستعمل لتعزيز دقة التشخيص. فبالنسبة للمؤشرات الأساسية نجدها تتجسد مثلاً في غياب التزويد بالمياه الصالحة للشرب، عدم الارتباط بشبكة الكهرباء والغاز الطبيعي، انعدام شبكات الصرف الصحي، إضافة إلى عدم توفر النقل العمومي وندرة المرافق الصحية، فضلاً عن انعدام شبكة الطرقات أو تدهورها في حال وجدت، إلى جانب افتقارها للأمن. ما يعني محدودية توفر الخدمات التي تعد من ضروريات الحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها.

أما في درجة أقل، فتؤخذ بعين الاعتبار مؤشرات مكملية، نذكر منها غياب الاطعام والتدفئة بالمدارس، ازدحام الأقسام، انعدام الملاعب الجوارية، ووجود مخاطر طبيعية كالواديان أو الانجرافات..... مع مراعاة معايير أخرى عند تصنيف هذه المناطق، مثل بعدها عن مركز البلدية، المساحة الجغرافية لها وعدد قاطنيها، بعدها عن المرافق الأساسية كالمؤسسات التعليمية الابتدائية منها والمتوسطة، المراكز الصحية والأسواق. وتستند عملية قياس هذه المؤشرات إلى الإحصائيات الدورية التي تساهم في تحديد الأولويات التنموية على المستوى المحلي بطريقة موضوعية قابلة للمقارنة ورصد التقدم أو التراجع، وتوفير أساس علمي لاتخاذ القرارات².

ومن خلال ما سبق، يتضح أنه في محاولة تحديد مفهوم مناطق الظل المعبرة عن المناطق المهمشة تنموياً، نجد أن البعض ركز على الجوانب الاقتصادية بينما تناول البعض الآخر الأبعاد الاجتماعية والخدمية. علاوة على ذلك ساهمت هذه التعريفات في توضيح الفوارق المحلية بين المناطق المختلفة، وبالتالي أصبح من الممكن تصنيفها وفق مؤشرات التنمية المتعددة، والتي يمكن تصنيفها إلى مؤشرات حيوية تعكس الاحتياجات الأساسية للسكان، وأي نقص فيها يزيد من معاناة السكان ويشكل تهديداً مباشراً لحياهم أو رفاههم، كالبنية التحتية الأساسية من مياه صالحة للشرب، كهرباء، شبكات صرف صحي وطرقات... إضافة للصحة، التعليم، والأمن. علاوة على المؤشرات الثانوية التي وبالرغم من كونها تعكس جانباً من الرفاهية ويمكن أن تكون مفيدة على المدى الطويل لتطوير حياة السكان إلا أنها ليست حاسمة لتلبية متطلبات الحياة الأساسية في مناطق الظل، ولا تمثل أولوية عاجلة مقارنة بالمؤشرات الأساسية.

¹ نية بن حركو، مناطق الظل في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 14، العدد 01، جانفي 2024، ص 113 – 114.

² حبيبة زنان، محمد يدو، نظام المعلومات المحلي ودوره في تحقيق تنمية مناطق الظل: دراسة ميدانية لمناطق الظل بولاية بومرداس، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15، العدد 01، 2024، ص 7 – 8.

على صعيد آخر، إن تفعيل آليات التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر يمكن أن يؤدي إلى مجموعة من الآثار الإيجابية، أبرزها:

- الحد من التزوح الريفي نحو المدن نتيجة جعل هذه المناطق أكثر جاذبية للسكان.
- تحقيق عدالة الأقاليم نتيجة الهجرة العكسية من المناطق الحضرية نحو الأرياف والقرى والتي يمكن أن تحدث بتحقيق التنمية بمناطق الظل.
- تخفيف الضغط السكاني على المدن لاسيما الكبرى منها التي تعرف اختنافا كبيرا، وذلك من خلال إنشاء تجمعات ومراكز ريفية بمناطق الظل.
- إقامة تجمعات سكانية واستحداث نقاط نشاط جديدة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في مناطق الظل، والسعي إلى تفعيل دورها في تعزيز الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية.
- السعي للقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية و تمكين جميع المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية على نحو متساو¹.

المطلب الثاني: تحويل قضية مناطق الظل في الجزائر إلى مشكلة عامة

في أول لقاء للرئيس والحكومة مع الولاية بتاريخ 16 فيفري 2020 تخلل الخطاب الرئاسي وعلى غير العادة عرض شريط وثائقي مدته 35 دقيقة تحت عنوان "معاناة في مناطق الظل"، وهو من إنتاج المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري² تحت طلب من الرئيس عبد المجيد تبون، الذي أراد من خلاله إيصال رسالة قوية للحاضرين من وزراء وولاة والذين هم يمثلون ركيزة الجهاز التنفيذي للدولة على المستويين المركزي والمحلي بأن هذه المناطق التي من المفروض أنهم مسؤولون عنها تشهد معيقات بدل الانجازات، فلأول مرة تعترف السلطة بوجود فروقات في التنمية بين مناطق البلد الواحد، بل بين أركان الولاية الواحدة، وبالتالي غياب العدالة الاجتماعية و انعدام تكافؤ الفرص وليس مجرد نقص للخدمات³.

¹ أحمد مقدم، محمد در، التنمية المحلية في مناطق الظل: دراسة تحليلية للمشاريع التنموية لمناطق الظل بولاية الأغواط، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 02، سبتمبر 2024، ص 184.

² المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، معاناة في مناطق الظل، 17 فيفري 2020، تم التصفح بتاريخ 02 مارس 2026 على الساعة 05:00، متاح على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=3cxCbzwakl4>

³ محمد عشاشي، مرجع سابق، ص 184.

ولعل الجدير بالملاحظة أن الرئيس تبون اعتمد على الخطاب السياسي، ويعتبر هذا الأخير وسيلة لتفسير الفعل السياسي¹. فهو نسق من الجمل والتعابير اللغوية المترابطة والمنسجمة والتي تحمل دلالات موجّهة للمتلقّي. ومن المنظور السياسي والاجتماعي يعتبر الخطاب نصاً متضمناً لمفاهيم صيغت بلغة واضحة وممنهجة بهدف ترويج أفكار وآراء للمجتمع سعياً للوصول لأهداف محددة وتوجيه رسالة للجمهور والتأثير في مواقفه.

كما يخضع الخطاب السياسي لجملة محددات تاريخية وسوسولوجية ومادية تؤطر إنتاجه وتشكل مضمونه، فضلاً عن كونه فضاء للتعبير عن الآراء وطرح الأفكار وصياغة المواقف إزاء القضايا السياسية المختلفة². وفي إطار موضوعنا نجد أن الخطاب السياسي لم يقتصر على كونه وسيلة لنقل المعاني والتأثير في المتلقي فحسب، وإنما تم توظيفه أيضاً كآلية للتعريف بقضية تنموية تمثلت في مناطق الظل، حيث أسهم في إبراز واقع هذه المناطق وخصائصها وتبسيط الضوء على احتياجاتها، بما ساعد على إدراجها ضمن أولويات الأجندة الحكومية وتوجيه الرأي العام نحوها. كما مكن هذا الخطاب من إعادة صياغة إدراك المجتمع لهذه المناطق عبر تقديمها كقضية تنموية تستدعي التدخل العاجل ووضع السياسات الملائمة لها.

وبالرجوع للواقع الجزائري، نلاحظ أنه في السابق كانت الاختلالات التي تعاني منها مناطق الظل تنحصر في نطاق ضيق على مستوى الأفراد والأسر، ما جعل النظر للمشكلة على أنها معاناة فردية، غير أن توسع نطاق المعاناة إلى عدد كبير من السكان وعبر مناطق مختلفة شكل إدراكاً جماعياً بوجود فجوة تنموية، وبأن الأمر لا يتعلق بفئة محدودة وإنما هو مشكل وواقع مشترك يتقاسم المعاناة فيه عدد معتبر من الأفراد، ما يعني التحول إلى مشكل مجتمعي. لكن، وبالرغم من الاعتراف المجتمعي بالمشكلة فإنها لم تتحول إلى مشكل عام إلا بعد اعتراف السلطة السياسية بذلك.

ويتضح من خلال ما سبق أن مناطق الظل حظيت بأولوية ضمن أجندة الحكومة³. وقد يخيل للبعض أن إدراج مشكلة ما ضمن الأجندة الحكومية هي عملية تتسم بالعشوائية النسبية لغياب آليات واضحة تضبطها، إلا أن الواقع غير ذلك، حيث غالباً ما تتوفر مؤشرات تسمح بتوقع الأوقات التي تدرج فيها بعض القضايا ضمن الأجندة الحكومية⁴. ولعل من أهم الأسباب التي دفعت بأعلى هرم القيادة السياسية في الجزائر وهو الرئيس عبد المجيد تبون إلى الاهتمام بها ما يلي:

¹ باتريك شارودو ترجمة بدر الدين القاسمي، ما الفائدة من تحليل الخطاب السياسي؟، دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العدد 17، 2022، ص 220.

² بماء الدين عبد ربه خلف الله، أثر الخطاب السياسي الإسلامي على التعايش السلمي العالمي بين التعديل والتغيير في ظل الإسلاموفوبيا، مجلة الدراسات الإفريقية والعربية، المجلد 8، العدد 31، مارس 2025، ص 72-74.

³ أمينة بركة، عبد الله بلغيث، سياسة الترسخ الإقليمي: ضرورة نحو تعافي مناطق الظل في الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 02، فيفري 2024، ص 255.

⁴ أحمد محسن، الأجندة الحكومية: لماذا تهتم الحكومات بمشاكل معينة وتتجاهل مئات المشاكل الأخرى؟ السياسات العامة الحلقة 7، 29 سبتمبر 2023، تم التصفح بتاريخ 17 جانفي 2026 على الساعة 10:00، متاح على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=-e9zeoc9zb8>

- الرؤية الإصلاحية للرئيس عبد المجيد تبون والتي جاءت تحت ما يسمى ببناء "الجزائر الجديدة"¹، وذلك سعيا لترسيخ توجهات جديدة لدى الجمهور المطالب بالإصلاح، كما تعكس المطالب المعبر عنها خلال فترة الحراك الشعبي ومحاولة الخروج عن نموذج الجزائر قبل 2019، وهو ما جعله بعد شهرين فقط من تنصيبه يلقي خطابه الذي يعلن فيه عن تصدر مناطق الظل أولوية الأجندة الحكومية، وقد استقبلت الفكرة بإيجابية من قبل الكثيرين معتبرين إياها انعكاسا للالتزام والوفاء بالوعود الانتخابية².

- التزام الرئيس بتنفيذ التعهدات المعلنة وضمان متابعة تنفيذها وفق السياسات الحكومية المعتمدة، حيث سبق أن تضمن البرنامج الانتخابي 54 تعهدا أصبحت بمثابة التزام رسمي له بعد الفوز في الانتخابات، إذ من شأن ذلك تعزيز المساءلة والشفافية. فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ضمن المحور الأول من أجل إنشاء جمهورية جديدة تستجيب لتطلعات الشعب الالتزام رقم 09 المتعلق بإصلاح شامل يتضمن تقسيم إداري جديد تماشيا مع واقع البلاد الجديد³، وفي المحور الثاني من أجل نموذج اقتصادي جديد قائم على تنويع النمو واقتصاد المعرفة نجد الالتزام رقم 14 المتعلق بتعزيز الدور الاقتصادي للجماعات المحلية في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني⁴. وفي المحور الثالث من أجل التنمية البشرية وإطار معيشي نوعي نجد الالتزام 28 المتضمن ضمان الحصول على سكن لائق كأولوية مطلقة، والالتزام رقم 30 المتضمن حصول جميع المواطنين على المياه الصالحة للشرب مع وضع حد نهائي لانقطاعات المياه، والالتزام رقم 31 الذي يضمن تمكن جميع المواطنين من الحصول على الكهرباء والغاز، والالتزام رقم 32 المتعلق بتوفير خدمات نقل عمومي لجميع المواطنين مع فك العزلة، وضمان إطار معيشي نوعي حسب الالتزام رقم 33، إضافة إلى القضاء نهائيا على الفوارق التنموية بإعطاء أولوية التركيز للمناطق المهمشة والفقيرة حسب الالتزام رقم 35⁵.

- الوفاء بالتزامات الجزائر الخارجية، حيث يكتسب هذا التحول بعدا عالميا لارتباطه المباشر وانسجامه مع أهداف وخطط التنمية المستدامة 2030 التي اعتمدت من الدول في قمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في سبتمبر 2015، حيث شكلت الجهود توافقا دوليا يهدف القضاء على الفقر وضمان توفير شروط حياة كريمة للجميع⁶. وتتجسد هذه الخطة في 17 هدفا مترابطا من بينها القضاء على الفقر وتحسين التعليم والصحة وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز البنية

¹ محمد عشاشي، مرجع سابق، ص 175.

² نفس المرجع السابق الذكر، ص 184.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، إلتزاماتي الـ 54 لبناء جمهورية جديدة ملخص برنامجي الرئاسي 2019 - 2024، ص 11، تم التصفح بتاريخ 28 مارس 2026 على الساعة 16:00، متاح على الرابط:

<https://premier-ministre.gov.dz>

⁴ نفس المرجع السابق، ص 14.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 23 - 25.

⁶ آسيا طويل، واقع وآفاق تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 دراسة بعض أبرز التجارب العربية تحت التنفيذ، مجلة العلوم الإحصائية، العدد 17، ديسمبر 2022، ص 36.

التحتية¹. وهي أهداف تتقاطع مع المشروع الجزائري المتعلق بتلك المناطق، كون هذا الأخير يستند إلى المرجعيات التي أقرها البرنامج الأممي للتنمية المستدامة، وهو ما كان سببا في تحول المشاكل المحلية إلى أولويات وطنية تندرج ضمن استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة، ما يعكس التزام الدولة بتوفير العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، بما يضمن انسجام الأهداف الوطنية مع المعايير الدولية للتنمية المستدامة.

وانطلاقا من كل ما سبق، نجد أنه وبالإضافة للأسباب الموضوعية المذكورة سالفا داخلية كانت أو خارجية، يمكن أيضا تحديد مجموعة من العوامل الذاتية التي دفعت بالرئيس عبد المجيد تبون للاهتمام بمناطق الظل. نذكر منها خلفيته الشخصية وتجربته المهنية، حيث ولد تبون بمدينة المشيرة ولاية النعامة، وهي منطقة ذات طابع ريفي وقرية من المناطق الصحراوية في البلاد أين تغيب التنمية، ما جعله يدرك منذ الصغر الاختلالات التنموية والاجتماعية بين مناطق الدولة. وفي سياق متصل عززت المناصب التي تقلدها تبون معرفته العملية بحجم الفجوات التنموية وأساليب معالجتها، فقبل رئاسته، تقلد تبون عدة مناصب وزارية وإدارية سامية، كما شغل منصب والي في كل من ولايات أدرار، تيارت، تيزي وزو²، ما منحه خبرة مباشرة في فهم تحديات التنمية المحلية ومشكلات التهميش بها، وهو ما ساهم في توجيه اهتمامه بهذه المناطق خلال رئاسته³.

ولعل الجدير بالذكر أن انتقال قضية مناطق الظل من كونها مشكلة فردية إلى مطلب مجتمعي محلي وصولا لأولوية وطنية بعد سنة 2019 لا يمكن فهمه فقط من زاوية الخلفية الشخصية للرئيس تبون، بل هذا الاهتمام يأتي في إطار التفاعل مع السياق السياسي العام، خاصة مرحلة ما بعد الحراك الشعبي، حيث أضحت من الضروري إعادة بناء الثقة وتعزيز الشرعية وكسب المشروعية عبر تبني سياسات تسعى لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين. وعليه، فإن الخلفية العائلية للرئيس ومساره المهني ما هي إلا عناصر تفسيرية مساعدة ضمن مجموعة أوسع من المحددات السياسية والمؤسسية التي أسهمت في إدراج مناطق الظل ضمن أجندة السياسات العامة.

ويتضح من خلال كل ما سبق أن مناطق الظل كمشكلة عامة تمكنت من الولوج للأجندة الحكومية، وذلك بفضل الاهتمام المتزايد من طرف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، والذي واصل حرصه على دخولها حيز التنفيذ من خلال إطلاق برنامج استعجالي خاص يعمل على تحسين أوضاعها التنموية. وبناء على ذلك تم تجنيد مختلف الأجهزة العمومية

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 40 - 41.

² وكالة الأنباء الجزائرية، السيرة الذاتية لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تم التصفح بتاريخ 20 فيفري 2026 على الساعة 20:00، متاح على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=jmn2OMIbKAK>

³ محمد عشاشي، مرجع سابق، ص 186.

وتخصيص الاعتمادات المالية لضمان التكفل الفعال بهذا الملف، مع إسناد مهام الاشراف على مناطق الظل لإطارات إدارية على المستوى المحلي (البلديات والدوائر). بما يضمن المتابعة الميدانية الفعالة وبلوغ الأهداف المسطرة¹.

وفي سياق متصل، أصدرت السلطات العليا تعليمات تنص على ضرورة إعداد خريطة دقيقة لمناطق الظل الجبلية والنائية بغية تحديد النقائص المسجلة وضبط احتياجات السكان الحقيقية، بما يسهل توجيه التدخلات العمومية بطريقة أكثر فعالية².

خاتمة

في ضوء أن وصف الرئيس بالقائد يرتبط بممارساته الفعلية، فإن إدراج مناطق الظل ضمن أولويات العمل الحكومي بالجزائر يعد مؤشرا عمليا على تجسيد القيادة السياسية، حيث يترجم ذلك قدرة الرئيس عبد المجيد تبون على توجيه السياسات العامة نحو معالجة الاختلالات التنموية وتقليصها، والاستجابة لمتطلبات الفئات المهمشة بما يساهم في تحقيق العدالة وتعزيز التنمية المستدامة.

فمن خلال كل ما سبق التطرق إليه، اتضح أن مناطق الظل عكست على امتداد فترة زمنية طويلة أوضاعا اجتماعية متدهورة نتيجة اختلالات في التنمية والخدمات المقدمة على المستوى المحلي، دون أن تنال مكانة متقدمة في سلم الأولويات. إلا أن تسليط الضوء عليها من أعلى هرم السلطة عبر مبادرة القيادة السياسية ممثلة في رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ساهم في إعادة إبراز القضية في الواجهة ووضعها ضمن صدارة الاهتمام السياسي، وذلك ما أكدته الخطاب الرسمي الذي أبرز بعدها الاجتماعي والوطني وصنفها ضمن الأولويات الاستراتيجية للدولة. وقد أفضى هذا التأطير إلى خطوات سيادية عملية وإجراءات ملزمة، تجلت في إصدار توجيهات حكومية وإطلاق برامج تنمية خاصة وتعبئة الموارد المالية لمعالجة الاختلالات المسجلة.

وعليه، فإن إدراج مناطق الظل ضمن أولويات العمل الحكومي لم يكن مجرد استجابة ظرفية لمطالب اجتماعية، بل شكل فعلا سياسيا مقصودا يعكس الدور المحوري للقيادة في بناء المشكلة العمومية وترتيب الأولويات الوطنية وإعادة توجيه السياسات العمومية وفق رؤية استراتيجية. كما تبين أن المشكل العام لا يكون جاهزا بصورة تلقائية أو آلية، بل هو بناء سوسيو سياسي يعبر عن سيورة بنائية، ووفقا لذلك نجد أن قضية مناطق الظل تم انتقالها من مستوى المشكل

¹ رشيدة بوجحفة، رضا بن التومي، الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 01، جوان 2023، ص 152 - 153.

² مراد ماحي، مفيدة نادي، دور السياسات العمومية في تحقيق التنمية بمناطق الظل دراسة حالة ولاية تيارت، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 01، جوان 2023، ص 128.

الفردى إلى الجماعى إلى الإدراك المجتمعى للمشكلة، ومنه إلى مستوى الاعتراف المؤسسى بها وتحويلها إلى مشكلة عامة تم ولوجها للأجندة الحكومية فى إطار عملية متكاملة تجمع بين التأطير القيادى والتجسيد التنفيذى عبر الفعل السىادى.

قائمة المراجع:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، إلتزاماتى الـ 54 لبناء جمهورية جديدة ملخص برنامجى الرئاسى 2019 - 2024، تم التصفح بتاريخ 28 مارس 2026 على الساعة 16:00، متاح على الرابط: <https://premier-ministre.gov.dz>
- الدعجه حسن عبد الله، صنع السياسات العامة، وزارة الثقافة، عمان، 2019.
- المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائرى، معاناة فى مناطق الظل، 17 فيفري 2020، تم التصفح بتاريخ 02 مارس 2026 على الساعة 05:00، متاح على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=3cxCbzwakl4>
- المعهد العربى للتخطيط، دليل بناء السياسات العامة، الكويت، 2024.
- السيد محمود السيد الحسين ، دور الصحافة الاستقصائية فى تحديد أولويات السياسات العامة دراسة تحليلية، مجلة كلية الآداب، العدد 60، جويلية 2021.
- العبد الله على نجم، بشرى جاسم محمد، دور المرشد الأعلى فى صنع السياسة العامة فى إيران، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العراق، العدد 49، 2024.
- الغول أحمد البشير، نظرية ترتيب الأولويات وضع الأجندة بين النشأة والتطور دراسة توثيقية، مجلة كلية الآداب، العدد 22، ديسمبر 2016.
- بوبشيش رفيق، راضية لعجال، السياسة العامة الأمنية : دراسة فى أهم النماذج الدولية الرائدة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جوان 2020.
- بوجحفة رشيدة، بن التومى رضا، الجماعات المحلية ودورها فى تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل فى الجزائر، مجلة القانون الدستورى والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 01، جوان 2023.
- بوسكران فاطمة الزهراء، تنمية مناطق الظل فى الجزائر : الرهانات والتحديات، مجلة القانون الدستورى والمؤسسات السياسية، المجلد 6، العدد 02، ديسمبر 2022.
- بزاره عمر خروبي، القيادة السياسية والتغير المجتمعى التنمية الشاملة، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، 2020.
- بن حركو نية، مناطق الظل فى الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 14، العدد 01، جانفى 2024.

- برغوة أمينة، بلغيث عبد الله، سياسة الترسخ الإقليمي : ضرورة نحو تعافي مناطق الظل في الجزائر، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 02، فيفري 2024.
- جواد شيماء علي، عبد ابتسام محمد، القيادة السياسية مفهوم - نظريات - سمات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 02، 2023.
- دحماني محمد، جداوي خليل، دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية محمد مهاتير أنموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 04، 2020.
- وكالة الأنباء الجزائرية، السيرة الذاتية لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تم التصفح بتاريخ 20 فيفري 2026 على الساعة 20:00، متاح على الرابط:
- <https://www.youtube.com/watch?v=jmn2OMIbKAk>
- زنان حبيبة، يدو محمد، نظام المعلومات المحلي ودوره في تحقيق تنمية مناطق الظل : دراسة ميدانية لمناطق الظل بولاية بومرداس، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15، العدد 01، 2024.
- حاجي عبد الحليم، السياسة العامة قراءة في المفهوم، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، العدد 01، جوان 2021.
- حدوش وردة، بسة سامي، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5، العدد 01، 2021.
- حمود محمد علي، تحليل السياسات العامة وصفات ومهارات المحلل السياسي الناجح، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 37، 2021.
- حسين أحمد فاضل، مسعود كلجين، تأثير الإعلام على سلوكيات الشباب العراقي وآرائهم حول القضايا المجتمعية : دراسة تحليلية لجمهور مدينة تكريت، مجلة آداب المستنصرية، العدد 112، 2025.
- حسن وسام ياسين، مستويات اهتمام البرامج الحوارية في القضايا المجتمعية العراقية في الفضائيات العربية، مجلة إيقني لي للعلاقات العامة، العدد 07، 2024.
- طويل آسيا، واقع وآفاق تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 دراسة بعض أبرز التجارب العربية تحت التنفيذ، مجلة العلوم الإحصائية، العدد 17، ديسمبر 2022.
- ماحي مراد، نادي مفيدة، دور السياسات العمومية في تحقيق التنمية بمناطق الظل دراسة حالة ولاية تيارت، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 01، جوان 2023.

- موسى ندى أحمد وآخرون، السياسة العامة ودور تشكيلات منظمات المجتمع المدني في صنعها : دراسة نظرية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، العدد 1، 01 - 01 - 2025.
- محمد ساجد يزن خلوق، السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني دراسة مقارنة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.
- محسن أحمد، الأجندة الحكومية : لماذا تهتم الحكومات بمشاكل معينة وتتجاهل مئات المشاكل الأخرى؟ السياسات العامة الحلقة 7، 29 سبتمبر 2023، تم التصفح بتاريخ 17 جانفي 2026 على الساعة 10:00، متاح على الرابط:
<https://www.youtube.com/watch?v=-e9zeoc9zb8>
- مقدم أحمد، در محمد، التنمية المحلية في مناطق الظل : دراسة تحليلية للمشاريع التنموية لمناطق الظل بولاية الأغواط، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 02، سبتمبر 2024.
- عبد الداكور وليد خالد، دور القيادة السياسية في رسم السياسات العامة وتحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، مجلة الدراسات التجارية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2025.
- عشاشي محمد، مناطق الظل بين الخطاب السياسي الداخلي والتزامات الجزائر الدولية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 01، جوان 2023.
- فرقاني فتيحة، مأزق اللامساواة في صنع السياسة العامة. قراءة في مسار تجويف الدولة والمجتمع، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، العدد 01، 2021.
- صيشي يسرى، دور الإعلام الجديد في ترتيب أولويات النخبة تجاه القضايا السياسية الراهنة : دراسة حول عينة من الأساتذة بالجامعة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال، جامعة صالح بوينيدر قسنطينة 3، 2018 - 2019.
- صكبان علياء هيجان، تعرض الجمهور العراقي للبرامج الاجتماعية التلفزيونية وعلاقته بمستوى معرفتهم بالقضايا المجتمعية، مجلة إيقى للعلاقات العامة، العدد 10، 2025.
- قادر محي الدين سردار، هفال إسماعيل عبان جيلان، دور الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، المجلد 16، العدد 01، 2025.
- شارودو باتريك ترجمة القاسمي بدر الدين، ما الفائدة من تحليل الخطاب السياسي؟، دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العدد 17، 2022.
- شتيوي مريم، زين الدين علي، سعيد القطان، هناء حراز، القضايا المجتمعية في فن الفيديو، مجلة التربية النوعية، العدد 14، جوان 2021.

– خلف الله بهاء الدين عبد ربه، أثر الخطاب السياسي الإسلامي على التعايش السلمي العالمي بين التعديل والتغيير في ظل الإسلاموفوبيا، مجلة الدراسات الإفريقية والعربية، المجلد 8، العدد 31، مارس 2025.